العدد ٧٤٣ – السنة السادسة

منشئ الجريدة : تيسير ظبيان الكيلاني

الجزيرة

بروى

الاثنين

دمشق : في ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٣٧
في ١٧ شوال سنة ١٣٥٦

جميع المعاملات والمخابرات باسم :
منير العجلاني
رئيس تحرير الجريدة ومدير سياستها المسئول

التشديد والثقة على قبر المدين !

أزمة الديون !

قاعدة شريفة قبلها كل منصف !

ننشر فيما يلي الكلمة التي القاها رئيس تحرير هذه الجريدة في المجلس النيابي :

لماذا يوضع القانون ؟

القانون يوضع لاحد سببين !

أولا – ليوجد قاعدة جديدة لمعاملات الناس.

ثانياً – ليؤيد قاعدة استنبطها الناس هم انفسهم لمعاملاتهم

فالناس في معاملاتهم يقون القانون احياناً ويمهدون السبيل لوضعه وذلك بإتجاههم فيما بينهم الى قواعد يمليها منطق الحياة وشعور العدل وتقدير الظروف.

ولكنه قد يوجد بين الناس رجال لا يخضعون لمنطق الحياة ولا يشعرون بشعور العدل ولا يقدرون الظروف، ولا يريدون ان يعاملوا اخوانهم معاملة الانصاف والرأفة والحنان؛ فماذا يعمل واضع القانون حيال هؤلاء الاشخاص ؟

هل يؤيدهم في موقفهم الشاذ ؟

فيؤيد الانانية والظلم !

ام يضطرهم الى اتباع الخطة التي سلكها المنصفون ؟

فيؤيد الاخوة والعدل ؟

أما ما الشك في ان جوابنا جميعاً سيكون: خير للقانون ان يجر الظالم الى صف العادل من ان يجر العادل الى صف الظالم !

نضال الحق والانانية

ان واضع القانون لا يستطيع ان يقف وقفة المتفرج في النضال القائم بين الانانية والحق؛ ولذلك لا بد له من التدخل لتؤيد القواعد الاخلاقية :

هذه فكرة تفهمها في كثير من الوضوح اذا استرشدنا بها في قضية الديون المعقودة بليرات ذهبية او عملة اجنبية.

فقد توالت الازمات ؛ وهبطت ليرة البلاد الرسمية هبوطاً فاجعاً.

فوقف الناس يتساءلون :

امام هذه الازمة وهذا الهبوط الهائل في بيع الليرة السورية ؛ هل يدفع المدين الى الدائن الليرات الذهبية بسعرها ليرات سورية يوم اخذها منه ؟

أم يردها اليه بسعرها ليرات سورية يوم استحقاق الدين ودفعه ؟

تخالف وجهات النظر

هنا تختلف الناس ؛ ولكلا الطرفين وجه لتأييده ؛ ولكن المنصفين يتناصفون فخير الامور أوساطها ، لا المدين يحتمل كل الكارثة الخارجية، ولا الدائن يستفيد من هلاك المدين ! هكذا فعل المنصفون من التجار والمؤجرين فقد اتفقوا قبل ان ننصرف نحن الى وضع قانون للديون؛ اتفقوا على ان يتقاضوا الليرة الذهبية بسعر متوسط لا السعر الاعلى الذي أوصلتها اليه المضاربات ، ولا السعر الادنى الذي كان لها من قبل !

ليس صحيحاً ياسادتي ؛ أننا نأتي أمراً اداً او نبتكر بدعة جديدة اذا وضعنا قانوناً للديون ،فنحن انما نؤيد هذه القاعدة الحسنة التي التجأ اليها المنصفون من تلقاء أنفسهم ، وأنا أدعو حضراتكم الى تقريرها!

لاتقروا مطلب الدائن المتشدد ولا

البقية على الصفحة « ٤ »

النحاس باشا

مهدد بالاستقالة

موقف الملك

القاهرة – خصوصي للجزيرة – كان الذين يحق لهم الكلام باسم القصر الملكي يعلنون حتى اليوم ان الخلاف بين جلالة الملك فاروق الاول ورفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة وزعيم الوفد لا يتعدى المسائل الشكلية ولكن الثابت اليوم ان هذه التأكيدات انما تعلن لثقة معلنيها بأن التوفيق بين القصر والوفد امر يسير.

اما اليوم فقد اتجهت المسألة اتجاهاً معاكساً لان الخلاف تفاقم اكثر من ذي قبل واصبح من المحتمل جداً ان يقيل الملك النحاس باشا من منصبه ويتحدثون اليوم عن امكان دعوة احمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب الى

البقية على الصفحة الرابعة

نتائج محادثات مردم دوتيسان

اتفاقات باريس تعرض على المجلس النيابي



صورة جميلة لسمو الامير فيصل بن السعود في ثياب الاستحمام

سرحلة المفوض السامي الى جدة !

ملك على سورية ؟

هل يعلن فيصل بن السعود ؟

لماذا سافر الكونت دومارتيل الى الحجاز؟

لماذا يتبعه اليها رئيس الحكومة السورية ؟..

لقد وقف الناس حيارى حيال الانباء التي اشيعت عن هذا السفر المزدوج .. على ان فريقاً منهم (بعد ان اعمل الفكر !) استنتج ان لهذه السفرة علاقة باعادة السكة الحديدية الحجازية .

بينما رأينا فريقا آخر ينكر هذا الاستنتاج ويعده غير ممكن الواقع لان سكة حديدية – مهما يكن شأنها – لاتستوجب انتقال رئيسين بنفسهما من بلاد الى بلاد ، ولذلك راح هذا الفريق يفسر السفر من الناحية السياسية لا الاقتصادية فيقول ان فرنسا رأت ان الحكم الملكي اكثر ضمانة لمصالحها لأن الملك رجل لا يتغير كل خمس سنوات كما يتغير رئيس الجمهورية وباستطاعته ان يكفل لها الاستقرار ويؤمن لها منافع مادية مختلفة..

ويظهر ان فرنسا بدأت تميل الى المناداة بالامير فيصل بن السعود او نجل آخر من انجال الملك ابن السعود ملكاً على سورية ..

فلا عجب اذا سافر الكونت دومارتيل وجميل مردم بك الى الحجاز لاستطلاع رأي ابن السعود ومعرفة درجة استعداده للتعاون مع فرنسا على اساس هذه الفكرة!

ومهما يكن الامر .. فان هذه الافكار ليست سوى استنتاجات مجردة ، ولن يمر وقت طويل حتى يعرف الناس حقيقتها !

كلمات الجابري

والقوتلي والخوري

في المجلس



الاستاذ سعد الله الجابري

طالعوا في الصفحة الرابعة نصوص الكلمات التي القيت في جلسة المجلس امس

أوهموها ان الامة .. تترامى على اقدامها فاعادت تكررت لاهم !

خطر المؤيدين على الوزارة التي يتملقون لها

اتظن الحكومة انها باقية في الحكم الى الابد فلا تحاسب نفسها ؟

اشرنا في العدد السابق الى ان الحكومة المصرية اعتقلت الكاتب الكبير الاستاذ عباس محمود العقاد لنشره مقالا اعتبرته ماسا

– بقلم عباس محمود العقاد –

بكرامة رفعة النحاس باشا وها نحن نجتزئ لقرائنا القسم الاول من احدث مقالة كتبها الاستاذ العقاد قبل اعتقاله بيوم واحد.

قال :

نعتقد ان اكبر المعارضين للوزارة هم مؤيدوها ، وان زعيم المعارضة الاكبر هو رئيس الوزارة نفسه وكبار معاونيه ؛ اقربهم اليه اكبرهم خطرا على وزارته وعلى سمعته في الحكم والزعامة

فلو ان الوزارة انتظرت من مؤيديها مخالفة قوية او ضعيفة في مسألة من المسائل لتعودت التفكير في عواقب ما تقدم عليه ، وتعودت ان تنظر الى جوانب النقد

البقية على الصفحة الرابعة

ناقشوه ، فعدلوه او الغوه او اقبلوه !

كلمة الاستاذ فائز الخوري

اقتراح اللجنة مقدم على مشروع الحكومة

ننشر فيما يلي الكلمة التي القاها النائب الكريم الاستاذ فائز الخوري في جلسة الديون امس كما استطاع ان ينقلها مندوب الجزيرة البارلماني :

تطلب الحكومة التصويت على مشروعها. ولكن هذا الطلب مخالف لنظام المجلس الداخلي وللقواعد المألوفة .

لقد منح المجلس الحكومة حق اصدار مراسيم اشتراعية ولكنه اشترط عرضها عليه ليقول رأيه فيها . فالمجلس يستعيد اليوم حقه الدستوري في هذا المرسوم :

فأما أن يؤيده ،

وإما أن يعدله ،

وإما أن يلغيه !

ولكنه قبل الاقدام على شيء من ذلك أحال المرسوم الى اللجنة العدلية لتدرسه ويستنير بدراستها ، وقد فرغت اللجنة من الدرس وعرضت عليكم تقريراً يتضمن

البقية على الصفحة الرابعة



صورة الاستاذ جميل مردم بك في الحفلة التي اقيمت في جامع باريس بمناسبة عيد الفطر السعيد . ويرى جالسا في اقصى اليمين محمود فخري باشا وزير مصر المفوض ، فالاستاذ مردم ، ويرى في القصر في اقصى اليسار السي قدور بن غبريط .

أيهما نصدق ؟ وايهما نكذب ؟

تصريح مردم ام تصريح دوتيسان

هل ادخلت تعديلات خطيرة على المعاهدة

قرأت في الصحف حديثين الاول لرئيس الوزارة جميل بك مردم بك والثاني لوكيل وزارة الخارجية الافرنسية مسيو ده تيسان .

فوجدت تناقضاً غريباً بين الاثنين في الاساس ، وخامرني الشك في صحة احدهما وارجو ان تكون الاسلاك البرقية التي حملت الى الصحف حديث المسيو دوتيسان غير صادقة في مانقلت من الانباء التي ولدت شكا وارتيابا في نفوس الذين يغارون على المصلحة الوطنية .

العناصر الجديدة

فبينا نرى جميل بك مردم بك يصرح – بعد ان يعرب عن سروره بالنتيجة الحسنة التي وصل اليها – بان المعاهدة السورية ستقدمها الحكومة الفرنسية الى مجلسها في شهر شباط القادم كما هي اي دون

البقية على الصفحة الرابعة

« الغازي اتاتورك »
الذي ترأس مباحثات تنظيم حماية الامن في لواء الاسكندرونة التي جرت باثرة

حوادث واخبار محلية

اتفاقات باريس

تعرض على المجلس النيابي قريبا

حالت عطلة « الجزيرة » امس دون نشرنا تصريحات مسيو دوتيسان الى مراسل « الاهرام » والتعليق عليها ، وقد حرصنا على نشرها اليوم ، لانها تعتبر في نظرنا كبيرة الخطورة .

اما الامر الذي يستدعي النظر فوق كل شيء فهو قول مسيو دو تيسان بان شيئا مما تم الاتفاق عليه بينه وبين مردم بك لاينشر بل ان يطلع عليه البارلمان السوري .

ومن هنا نشأت شائعة تمديد اجل هذه الدورة اوعقد دورة استثنائية جديدة!

ويخيل لنا — بعد هذا التصريح — ان الاستاذ مردم بك سيعرض اتفاقات باريس على المجلس النيابي بعد ايام قليلة جداً من وصوله الى دمشق ، وذلك ليتمكن من حمل مسيو دوتيسان على عرض المعاهدة على البارلمان الافرنسي في الموعد الذي ضرب له أي في اواخر كانون الثاني او في اوائل شباط .

ونحن نمسك اليوم عن ذكر المعلومات المفصلة البليغة في التشاؤم التي وصلت الينا من باريس وزعم فيها صاحبها ان مطالب الافرنسيين كلها قد حققت بلا قيد ولا شرط وان المجلس النيابي سيدعي الى التراجع عن قراره بشأن لواء الاسكندرونة والى قبول تعديلات صريحة للمعاهدة .

ذلك لأن مردم بك يصل اليوم الى انقرة ولن يطول انتظارنا له في دمشق ؛ ومتى عرضت الاتفاقات على المجلس النيابي — وستعرض عليه حتما — استطعنا ان نقول كلمتنا الصريحة .

ونحن ، على كل حال ، لانحب ان نجاري المغرقين في التفاؤل في شيء من اغراقهم

تجميل المدنية

تأليف لجنة تحكيمية

تألفت لجنة تحكيمية برئاسة الاستاذ غالب ميرزو رئيس محكمة بداية الجزاء وعضوية الاستاذ سامي الميداني عن المجلس البلدي وعضو من المصالح العقارية واثنين من الملاكين ؛ وذلك لتثبيت ملكية الاملاك بمناسبة الشروع بتنفيذ قرار تجميل المدنية .

وقد عقدت اللجنة يوم امس اجتماعها الاول وستوالي اجتماعاتها لدرس جميع القضايا المتعلقة بقرار تجميل المدنية .

العرب الرحل

اجتماع في المفوضية

عقد يوم امس الاول اجتماع في المفوضية العليا برئاسة رئيس دائرة الشؤون الخاصة حضره مندوب المفوض السامي في محافظة حماه وبعض المستشارين وذلك لدرس قضايا العرب النازلين في شمالي سوريا .

وقد اتخذت في هذا الاجتماع بعض المقررات التي من شأنها تعيين المناطق التي تبيح لهؤلاء العربان ان يجتازوها .

المفوض السامي

يزور دمشق

علم مخبرنا ان فخامة المفوض السامي الكونت ده مارتيل سيصل دمشق غداً

تمديد دورة المجلس

اصبح في حكم المقرر ان تمدد دورة المجلس الحاضرة الى ١٥ كانون الثاني كي يتوفر المجلس على درس الموازنة فيها .

مؤتمر البريد الدولي

علمنا انه تقرر ان يمثل مسيو سانفرللي مفتش البريد والبرق العام في المفوضية العليا عن سوريا ولبنان في مؤتمر البريد والبرق الدولي الذي سيعقد في القاهرة في اوائل شهر كانون ثاني القادم

رئيس الوزارة

موعد وصوله لدمشق

يصل اليوم الى انقره دولة رئيس الوزارة السيد جميل مردم بك وسيمكث في العاصمة التركية نهار غد الاثنين وبعد غد الثلاثاء ، يجتمع خلالهما الى رجال الحكومة التركية والسفير الفرنسي المسيو بونسو

وفي صباح الاربعاء الباكر يمتطي قطار الشرق السريع الى حلب فدمشق .

ومن المنتظر وصول دولته الى دمشق مساء الخميس او ظهر الجمعة

الكشاف السوري

ورحلته الى القاهرة

ما برحت اللجنة المركزية للكشاف السوري توالي عقد اجتماعاتها لاعداد برنامج رحلة الكشاف السوري الى القطر المصري الشقيق .

وقد انتهت اللجنة امس من وضع برنامج هذه الرحلة وتحديد مدتها وتعيين تاريخ السفر .

والذي علمناه ان وزارة المعارف ارسلت كتابا الى وزارة المعارف المصرية وآخر الى القنصلية المصرية في بيروت تطلب اليهما تسهيل مهمة اعضاء البعثة .

انتخابات العراق

تنتهي بفوز الحكومة المدفعية

انتهت الانتخابات النيابية في العراق بفوز المؤيدين للوزارة المدفعية التي يعتبرها العراقيون اجمع وزارة الانقاذ والاستقرار وقد جرت الانتخابات بكل هدوء وسكينة وتدل القوائم الانتخابية الواردة على ان المجلس النيابي الجديد بمن ضم من شخصيات سيكون عاملا اخر من عوامل تدعيم السياسة القائمة في العراق والاتجاه به الى اهدافه العليا التي عمل لها الساسة المخلصون منذ بدء الحكم الوطني الى اليوم

بيـــــان

« اتحاد الصحف المستقلة »

بما ان الاتحاد الصحافي خرج عن الغاية التي اسس من اجلها وهي الدفاع عن حقوق الصحافة ورفع مستواها وصار يتخذ مقررات لاتستند الى اجتماعات قانونية فقد رأينا كاصحاب صحف لا تنتمي الى هيئة من الهيئات ولا الى حزب من الاحزاب ان نقطع صلة التعاون مع الاتحاد الصحافي وان تتعاون صحفنا على رفع مستوى الصحافة تحت اسم : « اتحاد الصحف المستقلة » ويشترك فيه كل من اراد من الزملاء .

ولهذا فان صحفنا في حل من الاتحاد الصحافي بعد اليوم .

عن الف باء :	عن الايام :	عن الجزيرة :
يوسف العيسى	نصوح بابيل	منير العجلاني

شكري القوتلي

يحج هذا العام

ترامى الينا ان معالي وزير المالية الاستاذ شكري القوتلي ينوي ان يسافر هذا العام الى الاراضي المقدسة ليؤدي فريضة الحج .

وقد استنتج بعض الناس ان لسفره علاقة بما يشاع عن التفكير في تنصيب احد ابناء السعود ملكا على سورية ولكن هذه الشائعة لاتستند الى ظل من الحقيقة.

اطباء البيطره

كتبت وزارة الاقتصاد الوطني الى وزارة المعارف تطلب اليها ارسال الطلاب الذين نجحوا في المسابقة لارسالهم الى اوربا للتخصص بطب البيطرة نظرا للحاجة الماسة اليهم وخصيصا بعد وفاة احد اطباء البيطرة

وقد كتبت وزارة المعارف الى وزارة المالية بالموافقة على المبالغ المرصودة للطلاب الناجحين في موازنتها فرفضت ذلك .

فاضطرت وزارة المعارف ان تعلم وزارة الاقتصاد الوطني بذلك .

والمخابرة جارية بين هذه الوزارات الثلاث للعمل على ارسال هؤلاء .

الجيش السوري

تعويضات الضباط العسكريين

صدر مرسوم جمهودي رقم ١٠١٨ يقضي بمنح تعويضات لبعض الضباط العسكريين القدماء مقابل اشتراكهم في درس بعض الشؤون العسكرية هذا نصه :

١ — يعطى كل من السيدين يحى حياتي ومحمد اسماعيل الطباخ من كبار الضباط القدماء اركان الحرب تعويضا مقطوعا قدره خمساية ليرة سورية وذلك عن اشتراكهما في درس الامور العسكرية المتعلقة بالدفاع الوطني .

٢ — يقبل التعويض المذكور على الاعتماد الاجمالي

اجتماع في الغوطة

علمنا ان اجتماعا سيعقد بعد ظهر اليوم — الاثنين — في الغوطه سيحضره جميع المتخبين الثانويين في الغوطة للبحث في بعض الشؤون التي تتعلق في قضية الاعشار وغير ذلك من الامور .

المشاريع الاقتصادية

تدرس وزارة الاقتصاد الوطني المشاريع التي تتطلبها البلاد خاصة في المنطقة الشمالية . وقد سافر يوم امس الاول الى لمنطقة الشمالية الاستاذ سعيد الغزي مدير الاقتصاد الوطني العام لدرس المشاريع الفنية ولتفتيش الدوائر المرتبطة به .

الاراضي الزراعية

وعمليات الافراز والتجميل

على الاثر ظهورا اغلاط بسيطة ونقاط غامضة في عمليات الافراز والتجميل في الآراضي السورية فقد اعدت الحكومة مشروع قانون يقضي بمنح القضاة العقاريون المكلفون بعمليات افراز وتجميل الاراضي الزراعية ممارسة خلاصة النقاط التالية :

١ — تصفية معاملات الارث والانتقال التي لم تتم في اثناء التحديد والتحرير وحتى افتتاح عمليات الافراز والتجميل .

٢ — تصديق عقود البيع والرهن والمقاسمة والمبادلة التي لم تسجل في السجل العقاري في تاريخ افتتاح عمليات الافراز والتجميل في المنطقة .

٣ — تكليف دائرة الاحصاء المدني بتسجيل الورثة المكتومين

٤ — تصحيح الاخطاء واكمال النواقص التي تظهر في محاضر التحديد والتحرير .

تذكار الشهداء

اتصل بمندوب الصحف المحلي ان اللجنة التي تألفت لوضع نصب تذكاري للشهداء ستجتمع صباح يوم الاربعاء المقبل ، وقد اعدت اللجنة تقريراً ضافيا عن رمز التذكار وكيفية صنعه .

مساعدة كريمة

تلقى نائب دمشق الاستاذ جورج صحناوي حوالة مالية من التاجر الوجيه السيد برصا بقيمة «١٥٠٠» دولار مساعدة لمنكوبي السيول في الغوطة والقلمون .

اعتقال في حرستا

علمنا ان رجال الدرك قبضوا في قرية حرستا على عدد كبير من الاهلين هناك بتهمة توقيع عرائض غير مرغوب فيها !...

وقد احيل المعتقلون الى المحاكمة في قضاء دوما .

بلدية القامشلي

صدر مرسوم جمهوري يقضي بان تعتبر لدية القامشلي من بلديات المدن الكبرى ويطبق عليها نظام البلديات المؤرخ ١٠ حزيران سنة ٩٢٥ ورقم ١٦٠ مكرر

لم يوقعا العريضة

جاءنا من السيدين صلاح الخطيب ، وعربي الخطيب أنهما لم يوقعا عريضة تأييد مفاوضات باريس .

مفتش الدرك

عين الملازم الثاني السيد خالد شفيق مفتشا سيار المخافر درك منطقة لواء الجزيرة

تصريح دوتيسان

تعديلات جديدة على المعاهدة

حالت عطلة « الجريدة » امس دون نشرنا هذا التصريح للمسيو دوتيسان فننشره اليوم ويجد القاريء مقارنة بينه وبين تصريح مردم بك . والتصريح الأول ادلى به مسيو دوتيسان الى مراسل « الاهرام » بباريس وهذا تعريبه :

« ان المعاهدة الفرنسية السورية التي اعدها المسيو فيانو قدمت الى مجلس النواب وعرضت علينا لجنتا الشؤون الخارجية في مجلس النواب والشيوخ اسئلة في صددها وكانت هذه المعاهده هدفا لبعض المناقشات والانتقادات وظهر انه اذا كان اساس المعاهدة حسنا واذا كانت الحكومة تظن ان ابرامها ضروري فانه يمكن مع ذلك ادخال عناصر على هذه المعاهدة تزيدها تعزيزاً وتقوية ذلك بناء على طلبات بعض المندوبين الفرنسيين وبالنظر الى الحوادث التي وقعت في سورية . فان هذه الحوادث اظهرت انه من الضروري الحصول على ايضاحات صريحة من الحكومة السورية ولذلك جاء الاستاذ مردم الى باريس لمباحثتنا . فبعد هذه المباحثة اتفقنا على عدة مسائل منها حماية الاقليات التي تعد جزءاً من السياسة الفرنسية التقليدية.

وقد كان حق فرنسا في التدخل لحماية هذه الاقليات معترفا به في المعاهدة ولكن الحوادث التي وقعت في انحاء البلاد السورية جعلتنا نتساءل هل هذا الحق صريح الى حد يفي بالغاية وهل لا نحتاج الى بيانات اجلى واصرح ؟ وقد طلبنا الى الاستاذ مردم ما يجعلنا مطمئنين من هذه الوجهة.

الاقليات

وقد جاء الكردينال تبوني الى باريس ملحاً بضرورة محافظة فرنسا على مهمتها العظيمة في الشرق وهي حماية المسيحيين . وفرنسا تريد متابعة هذه الحماية في دائرة حقوقها التامة ومسئولياتها فلا تود ان تفرض عليها هذه الحماية بطائفة من المعاهدات الصغيرة الخاصة ، ففرنسا لاتزال الوصية الكبرى ونحن مستعدون للقيام بتعهداتنا ولكنا لانريد التقيد بسلسلة من المعاهدات الخاصة التي قد تؤدي بنا الى نتائج لاتدرك الانمداها ، فنحن نريد الاحتفاظ بحريتنا في العمل . وقد رأينا ان يكون حقنا في حماية الاقليات معترفا به بصراحة فتبادلنا مع مردم بك خطابات اشتملت على ايضاح مواد المعاهدات

الادارة والقضاء

وقد رأينا من اللازم النظر فيما يختص بمدة الانتقال بين نهاية الانتداب وبدء عهد المعاهدة كما حدث عند تقرير الغاء نظام الامتيازات الاجنبية في مصر ، وكذلك بحثنا في النظام الذي يحل محل النظام السابق ويشتمل على قواعد الادارة التي تلو ادارة سابقة . فكل ولاية تمتع باستقلال اداري واسع تجتاز مدة التجربة الادارية.

وقد بحثنا في مصير الموظفين الذين يسيرون النظام الاداري في مجراه القانوني بعد عهد الانتداب .

وخلاصة ذلك انه بعد ثلاث سنوات تكون البلاد متمتعة بالنظام الاداري الجديد بلا تعثر ولا ارتباك . وقد بحثنا كذلك في الضمانات الشخصية التي سوي امرها وفقا للدستور السوري بشكل عهود تنطوي من الضمانات التي قبلها مردم بك .

واما المسائل الاخرى الملحقة بالمعاهدة فقد سويت من الوجهة التجارية والمالية بحيث يتجنب وقوع مشاكل وصعوبات في وقت الانتقال من نظام الى اخر واما امن البلاد فالجيش الفرنسي هو الذي يكفله في مدة الانتداب .

اسس الاتفاق

فالمباحثات قد تناولت اذن الامور التالية :

١ — الضمانات الخاصة بالاقليات

٢ — نظام الاحوال الشخصية

٣ — النظام الاداري للدولة الجديدة

٤ — مسائل التجارة والصناعة والمالية .

٥ — امن البلاد الذي يكفله الجيش الفرنسي :

فالتعاون بين فرنسا وسوريا في مدة سنتين اي حتى نهاية الانتداب ، قد اقيم على قواعد متينة راسخة ، والبيان الذي قدمناه لمندوبي الصحف يعبر عن مضمون هذه المباحثات وتأكيد الاتفاق الذي استقر عنه .

وثائق مكتومة

واما الخطابات التي تبادلناها فلا يمكن نشرها قبل ان يطلع مردم بك زملاءه في الحكومة السورية على نصوصها وقبل تبليغها للبرلمان السوري . فبعد ذلك يكون في وسعنا ان ننشرها لانها لاتحتوي على شيء يعد سراً يجب كتمانه .

ثم قال ان هذه الوثائق ستمكننا من تأييد المعاهدة امام البرلمان لكي يبرمها ؛ ومن ان نظهر ان روح التعاون وقيمة النظام الجديد يمكننا من تحقيق استقلال البلاد تدريجيا بحسب نصوص الانتداب ، فالانتداب ؛ على عكس ما يعتقد البعض لا يمكن ان يبقى بلا تطور وتحول .

تعاون .. كمصر

وكان لابدلنا بحسب مبدأ الانتداب نفسه من الوصول الى حيث وصلنا بعد الذي تم في العراق وبعد عقد المعاهدة الانكليزية المصرية التي تلاها الغاء نظام الامتيازات الاجنبية في مصر وتم بذلك استقلال مصر فازاء ذلك كان لا بد لفرنسا من تنسيق سياستها السورية والقيام بالتعهدات الناشئة عن الانتداب وعرض نظام يفي بالغاية ويكون من الدقة والحزم بحيث يبقي التعاون بين فرنسا وسوريا وثيقا ، وهو تعاون يجب ان تسير فيه كما هي الحال الان في مصر .

واضاف الى ذلك قوله : ان عملنا قد لا يكون كاملا ولكن لا بد من ان يكون ذا تأثير حسن في المباحثات والمناقشات البرلمانية التي ستجري في اخر ك٢ واوائل شباط ، واني اخشى ان تسفر عن ابرام المعاهدة التي ترى شروطها صالحة جدا للقبول او عدم ابرامها قد يؤدي الى خيبة الامال وتهييج الخواطر

ثم قال : ان جميل مردم يعود الى بلاده وهو أعظم صداقة لفرنسا واشد ميلا اليها مما كان في اي وقت اخر وهو يود افهام مواطنيه ضرورة المحافظة على الاتحاد مع فرنسا وانا من ناحيتي لا اتمنى الا ان يروج الصداقة رغبة مني في رؤية بلاده تسير في سبيل استقلالها بالتعاون الوثيق مع فرنسا

ـروع الديون امام المجلس النيابي

ـحامية جداً ـ خطب الوزراء والنواب ـ التأجيل وتحديد سعر الليرة ـ قبول مشروع اللجنة مبدأ للمناقشة

ـجلس هذه المرة .. جلسته في ـين تقريبا وكان عدد الغائبين ... فقد أعلن من قبل ان قضية ـون ستثار في هـذه الجلسة ، ـم النواب بها .
الوزراء جميعا في مقاعدهم .
لاوراق الواردة ومن جملتها الداخلية الذي يرفض الحاق ـعة الضيق بالمعرة ويقر الحومة ـيس قضاء جسر الشغور .

الديون

ـى الرئيس الكلام للاستاذ ـلي مقرر لجنة العدلية ليتلو ـي ونعته اللجنة معدلا للمرسوم ـي وضعته الحكومة ؛ فنهض الى ـكلة دافع بها عن حق الشارع ـلحل قضية الدائن والمدين ـلجنة العدلية عدلت غير مرسوم ـرجدت الى تعديله حاجة ماحة ـرفي مشروعها بين يدي المجلس ـه فان شاء المجلس ان يدخل ـت جديدة .

ـر الى ان اعضاء اللجنة العدلية ـني والعجلاني طلبوا تقسيم هبوط السورية بين الدائن والمدين .
مشروع اللجنة الذي نشرنا ـثة ايام .

ـاذ السرميني

ـى الرئيس الامر على المناقشة ـدم الاستاذ عبد القادر السرميني ـخطابا يدافع به عن وجهة نظر ـول في تأييدها ان حق الملك السوريين متساوون وان ـي بامثالها الى نحو هذا من الجمل ـنا من الدستور ومن الكتب ـكنها قد لاتتصل بالموضوع اتصالا يسيراً ويمكن ايضا ان ـجه شتى . وقد لاحظنا ان ـحماسة احد وكأنه شعر بذلك ـس دائناً ولكنه يريد الحق ـم الثقة بين الناس .

الاستاذ مظهر رسلان قال ـلة هو التعامل بالذهب . فكان ـكومة ان تمنعه ، لتتقي كل هذه ـي تهز الرأي العام هزاً عنيفاً ـة الدولة كثيراً من الاضطراب . ـم يقترح حلا للمعضلة .

الاصفري

الاستاذ نوري الاصفري بلهجة جداً حمل فيها على المرابين حملة ـ حجج الاستاذ السرميني بآيات ـكريم تحرم الربا وتدعو الى ان المديون يطلب عدلين : ـل البشر !
الله تعالى فهو ان تمنع الفائدة .
ـدل البشر فهو ان تشترك ـمال الكارثة !
ـناجيها لمساعدة منكوبي اذا لاتساعد منكوبي سيل ـهو سيل هبوط الفرنك .

وقد ظل الاستاذ الاصفري يتكلم على هذا النحو مدة من الزمن وكانت لغته بالطبع مضطربة لارتفاع ميزان حماسته . وقد استثارت كلمة عن التعديل تصفيقا كثيرا .

منير العجلاني

ثم تكلم الدكتور منير العجلاني ، فألقى كلمة مكتوبة هيأها في المجلس وعرض في نهايتها الى اقتراح الاستاذ السرميني بعدم منح المدين حقا بالتأجيل او بتحميل الدائن جزءاً من هبوط الليرة وقال انه اقتراح لا يمكن قبوله .

ثم وعد المجلس بان يقدم اقتراحا بشأن المادة «١٣» من مشروع اللجنة العدلية وهذا نص الاقتراح :

الديون الذهبية

اقترح تعديل المادة «١٣» من مشروع الديون الذي قدمته اللجنة العدلية على الشكل التالي :

مادة — ١٣ — تدفع الديون المعقودة بليرات ذهبية او عملة اجنبية التي تشملها احكام هذا القانون بالعملة القانونية ، ويعتبر في ذلك متوسط سعرها ليرات سورية ما بين يوم انعقاد الدين ويوم دفعه .

العود .. احمد ؟

ثم عاد الاستاذ السرميني الى المنبر ورد على الاصفري والعجلاني وقرأ مادة من الدستور لا صلة لها بتأجيل الديون فهي تنص على مساواة السوريين في تولي الوظائف !!
وعاد فقال انه يقبل بان تسقط الفائدة عن الدين بشرط ان يدفع برمته !

فائز الياس

ثم تكلم الاستاذ فائز الياس فكان مرة مع المدين ومرة مع الدائن ومرة مع الاثنين ومرة ضد الاثنين ؛ فقبل النظرية التي اقترحها العجلاني لتقسيم هبوط الليرة بين الدائن والمدين ثم عاد فرفضها وقبل نظرية تأجيل الديون ثم عاد فطلب ضمانات للدائن وهكذا كان ينقل المجلس من جو الى جو وكان بارعاً في خطابته ولكن خلاصة خطابه هي انه رجل ذكي ولكنه لم يكن من البنائين .

العسلي يذكر

ثم تكلم الاستاذ صبري العسلي فذكر بعض حوادث الدائنين الذين اقرضوا المدين مبلغا من المال لقاء ملك يساويه اضعافا مضاعفة ... ثم مرت السنوات فاصبح الملك لايساوي جزءاً من الدين ، أليس معنى هذا ان قيمة الملك تدنت الى الحضيض فوجب ان نشفق على المدين .

الياس الجرجس

ثم تكلم المحامي الاستاذ الياس الجرجس فأيد العجلاني والاصفري وقال ان النائب يستوحي قراره من ضميره والضمير يميل الى انصاف المدين المظلوم الذي حلت به النكبات متوالية وان الدائن لم يقرض المدين استنادا الى الثقة .. وانما استنادا الى موارده كراتبه اذا كان موظفا واجور املاكه واطيانه اذا كان ملاكا وبالمساعدات التي ترده من امريكا اذا كان له اقرباء .. وكل هذا تدنى او انقطع بسبب ازمة خارجية لاضلع للمدين فيها ، فانصافه اصبح ضرورة ، لانه ليس مجرما ولا متعنتاً .

التقارير !

ثم تليت تقارير مقدمة من السيد سعد الدين الجابري الذي يؤيد مرسوم الحكومة تقريبا ، ومن السيد محمد العايش الذي يرفض الموافقة على تأجيل الديون المعقودة بعد (٢٦) ايلول ١٩٣٦ ، ومن سعيد الكيالي الذي يطلب استثناء الديون التي مضى على عدم دفعها ثماني سنوات دون ان يستوفي صاحبها عنها اية فائدة .. من التأجيل .

وقد داعبه الرئيس وقال له : اذا كان مدين يتكاسل ويهمل دينه كل هذه المدة وبغير فائده .. فما أجدره بان يقبل ان يدفع له ولو كان الدفع على أقساط !

ناظم القدسي

ثم تكلم الدكتور ناظم القدسي الذي نزل من منصة ديوان الرئاسة ووضع منكبه على منبر الخطابة وانشأ يتكلم بلهجة متحمسة جميلة فرد على الاستاذ السرميني الذي رفض تأجيل الديون استناداً للشريعة بأن في الشريعة آية صريحة تمهل صاحب العسر الى ميسره ، ثم اعترض ايضا على طلب المدينين تقسيم هبوط الليرة ، لان ذلك يفقد الثقة ؛ والمدينون محتاجون اليها غداً اذا لزمهم ان يستقرضوا !

وقد رد عليه الاستاذ السرميني .

تلخيص الرئيس

ثم بدأ الرئيس بتلخيص الاقتراحات التي ابداها النواب بمنطقة القوي وحجته الناصعة فكان تلخيصاً درساً قائما بذاته .

وقد ذكر انه سيحيل الاقتراح التي ينتج عنها تعديل المواد الى اللجان لتدرسها ولكن العجلاني ذكر بان اقتراحه عرض على اللجنة فيمكن ان يطرح على المجلس عند المناقشة في المادة المتعلقة به .

خطاب وزير المال

ننشر فيما يلي اكثر الفقرات التي جاءت في خطاب وزير المالية الاستاذ شكري القوتلي ونلخص الجمل الطويلة تلخيصاً قال :

ضرورة تدخل الحكومة

أشكر اللجنة لجهودها وبذلها وقتها لتحقيق المثل الأعلى الذي يجب ان تضعه في سبيل احقاق حق الدائن وتأمين العدل والانصاف للمديون .

الحكومة تشاطر اللجنة العدلية رأيها بضرورة تدخلها في هذه القضية لاحقاق هذا الحق وتأمين هذا الانصاف وقد تدخلت الحكومة في حل هذه المشكلة على أساس ان للدائن حقا وللمديون انصافا !

جاءت الحكومة التي انبثقت من مجلسكم الكريم وهي ازاء مشكلة تؤدي الى تصادم الآراء والافكار وتصادم المنافع بين طبقتين الدائن والمديون .

فلم تشأ لتدخل به الا بتأجيل بسيط ، وذلك لتعرض الامة على المجلس الكريم الذي يضم بين جانبيه الحقوقي والقانوني عما يضمن عدلا أكثر ..

لولا عطلة المجلس !

وكانت تؤمل ان يجتمع المجلس فتعرض عليه القضية وهو يتخذ قراراً بهذا الشأن وهي معتقدة بأن المجلس سيكون تفكيره هو التفكير الاكثر نضوجا ولكن حانت نهاية التأجيل وهي (٢٦) ايلول سنة ١٩٣٦ وكان المجلس غير ملتئم فاضطرت الى تأجيل جديد ريثما يجتمع المجلس !

فاجتمع واحالت ان هذا المرسوم الاشتراعي الذي درسته اللجنة القضائية ووافقت على كثير من مواده لانها وجدتها موافقة لمصلحة الدائن والمدين في وقت واحد !

تأجيل للذهب فقط !

ليس القصد من هذا المرسوم اعلان موراتوريوم لكافة الديون فنحن نريد تصفية الديون ولا نريد اشكالا جديدا يستمر الى وقت لا نعرف مداه !

لا احد يستطيع ان يقدر ان الليرة الذهبية تساوي دائما (١١) ليرة من يعلم اذا كان الفرنك لن يتدنى .

والليرة الذهبية تعود الى عشر ليرات او تسع ؟

قبله الدائن والمدين !

نحن على اتفاق مع اللجنة العدلية وانما هناك اختلاف واختلاف اجتهاد !

فلنذكر النقط المختلف عليها اجتهادا بين اللجنة والحكومة وقبل كل شيء كما قالت اللجنة نقول نحن : ان المرسوم الاشتراعي ليس مرسوما منزلا وهو قابل للتعديل والمناقشة !

ونظرية الحكومة هي هذه :
للدائن حق
وللمدين انصاف !

وعلى هذا الاساس بنينا المرسوم الاشتراعي الذى قدمناه والدائنون قبلوا مرسوم الحكومة والمدينون قبلوه ايضا والدليل برقيات الشكر التي تلقيناها من الفريقين !

تقسيم هبوط الليرة

هناك اقتراح اشتراك الدائن والمديون بهبوط الفرنك .. اي ما يقال عنه مصية .

ان المرسوم الاشتراعي فكر في هذه النقطة ووفق بين النظرية القائلة : (العقود توفى بامثالها) وبين اشراك الدائن والمدين في الكارثة .

وقد ذكر في احدى مواده انطاء الخيار للدائن بان يتنازل عن ٣٠ بالمئة من دينه ، وبذلك يصبح سعر الليرة الذهبية «٨٢٥» أي ان الفرق بين سعرها الادني وسعرها الاعلى يقسم بينه وبين المديون وهذا مما يؤلف «٣٠» في المائة !

فهذه المادة القائلة بتنزيل الدين هي تحت هذه الفكرة اي اشراك الدائن بالمصية !

وانما لانعطى المدين هذا الحق

الديون الصغيرة

ثم عرض للاقتراح المتعلق باستحقاق الدين دفعة واحدة ولكن في حالة تمنع المديون عن دفع قسطين متوالين لاقسطاً واحداً .. فقال ان معنى هذا انتظار الدائن أربع سنوات .. ولايمكن قبوله .

ثم تكلم عن التقسيط بالنسبة للمبالغ الصغيرة فقال ان اللجنة زادته دون مبرر . ذلك لأنه قد توجد بين الدائنين امرأة فقيرة والخمسون ليرة مدار حياتها وهي : تريد ان تدفع اجرة بيتها وتريد ان تدفع حق . كلها ولا تستطيع ان تنتظر اربع سنوات ولكن « الخمسين ليرة تعمل معها شيء » !

ديون عام ١٩٣٦

ثم تكلم عن الديون المعقودة بعد (٢٦) ايلول ١٩٣٦ ، فقال ان اللجنة شملت التقسيط لها وهذا ليس من الحق في شيء لان المدين كان يعرف ماينتظره وكان يتوقع سقوط العملة .. بعد ان اسقطت مرة اولى فلا يمكن ان يقال انه فوجيء بالسقوط مفاجأة !

حبس المدين

ثم عرض لحبس المدين فقال ان الحكومة توافق على هذا الاتجاه الحديث الذي اعربت عنه اللجنة ؛ ولكن القوانين لا تشمل ما قبلها !

اني لما ادنت — على فرض اني دائن — ادنت على امل اني استطيع حبس المدين اذا تلكأ في الدفع ! فلماذا تحرموني من هذه الضمانة ؟

اضطهاد الدائن اضطهاد المدين

اذا ضيقتم على الدائن فانه يمتنع بعد اليوم عن اقراض ماله .

اذكر لكم حادثة رجل اراد استدانة (١٥٠) ليرة .

فلم يجد من يدينه ! فعرض ملكه الذي يساوي ٨٠٠ ليرة رهناً فلم تجد من يدينه برهن فاضطر ان يبيعه بـ «١٥٠» ليرة .

كلمة الجابري

وبعد انتهاء الرئيس من كلامه اراد رئيس المجلس ان يضع مشروع اللجنة على التصويت فطلب الكلام الاستاذ سعد الله الجابري م وكيل رئيس الوزراء ، قائلا : ان مرسوم الحكومة هو الذي يجب ان ينظر فيه ويكون الكلام على اساسه ، واما مشروع اللجنة فليس سوي ملاحظات تبديها وهو يطلب سحبه .

وهنا سرى همس بين الاعضاء بان الوزارة ربما سحبت المشروع برمته !

المجلس يفصل

فتكلم العجلاني قائلا ان الكلام الفصل هو الآن للمجلس .

وسينظر في التعديلات التي اقترحها اللجنة العدلية على المرسوم ، ولكنه غير مقيد بها ، ان الحكومة لاتستطيع سحب المرسوم لانه نافذ واللجنة لاتستطيع سحب مشروعها او ان تهدد المجلس بقبوله جملة واحدة او رفضه جملة واحدة . لان المجلس حر يختار من تعديلاتها مايريد ويدخل عليها التحويرات التي يشاؤها الا كثرية .

مشروع اللجنة

ثم القى رئيس اللجنة العدلية الاستاذ فائز الخوري الكلمة التي نشرناها على الصفحة الاولى طالباً طرح مشروع اللجنة على التصويت واعتباره اساساً للبحث ؛ فثنى على اقتراحه الاستاذ نسيب البكري وقبل المجلس ذلك بشبه اجماع .

وذلك بعد ان تلا مقرر اللجنة العدلية اقتراحا موقعا من (٣٦) نائبا عدا اعضاء اللجنة بطلب طرح مشروعها على التصويت ثم رفعت الجلسة على ان تعقد الجلسة القادمة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاحد .

برقيات فلسطين

قطع أنابيب بترول العراق

عصابة مسلحة تهاجم الطيبة وتقتل شرطيا

القدس الساعة العاشرة ليلا — خصوصي للجزيرة —

— قطعت أنابيب بترول العراق في نقطة تقع ما بين البيرة وقلعة الهوا وقطعت اسلاك التلفون التي تخص شركة بترول العراق المحدودة في تلك الناحية .

— هاجمت عصابة مسلحة قرية الطيبة في الساعه التاسعة والنصف مساء وقد أصابت الشرطي جميل خليل العرندي بعيار ناري آرادة قتيلا .

— صدق القائد العام حكم الاعدام الذي اصدرته المحكمه العسكرية على اسعد خليل شملق .

— صدق الحكم على ثمانية اشخاص من عرب غزة بالسجن المؤبد .

— صدق الحكم الصادر بسجن زهرة بنت سليم بصل مدة عشر سنوات ولكنه اعتبر مؤجل التنفيذ وأطلق سراحها بعد ان قدم سكان قريتها الترضيات اللازمة واذا عادت هذه المرأة الى عمل آخر مخالف للقانون مهما يكن بسيطا فأن حكمها السابق ينفذ علاوة على الحكم الجديد .

— أصدر المندوب السامي قراراً حدد فيه مساحة الاراضي التي يمكن زرعها تبغا بمقدار ٣٠٠٠٠ دونم لسنة ١٩٣٠ وذلك بناء على تقرير قدمته لجنة مختصة برئاسة مدير الجمارك عن حاجة فلسطين وعن ضروره تحديد زراعة الدخان حتى يمكن تصريفه باثمان حسنة ويفضل قرار المندوب السامي المزارعين الذين زرعوا تبغاً خلال السنوات الثلاث الاخيرة على غيرهم .

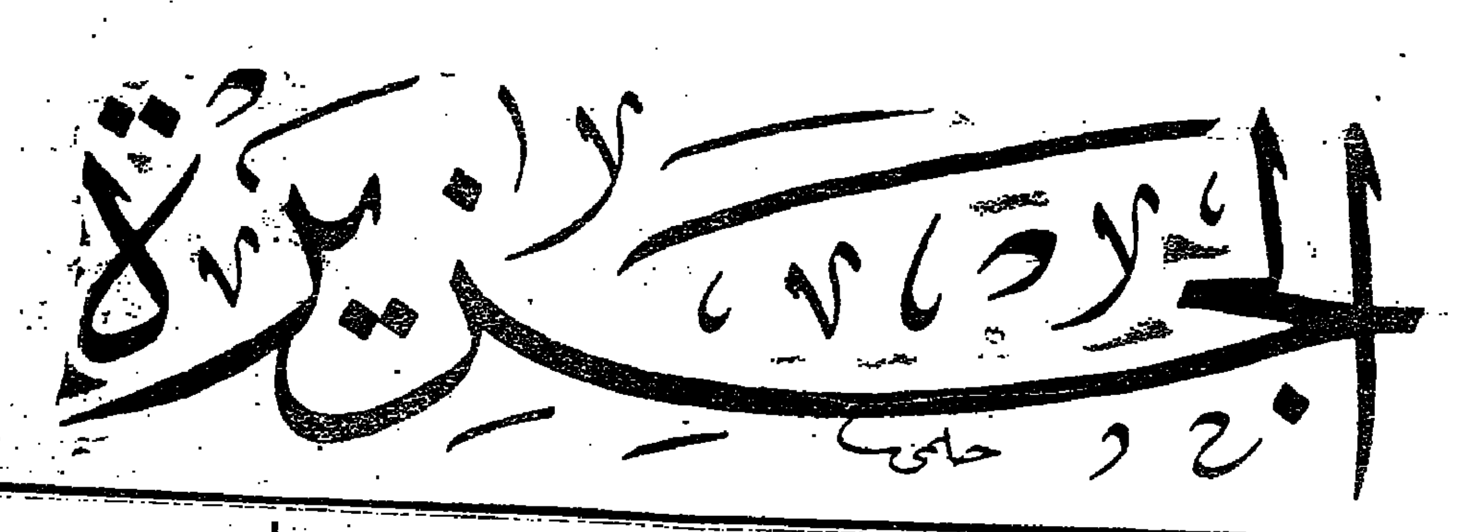
هكذا من الأصل

الاعلانات

اجرة السطر خمسة وعشرون قرشاً سورياً واذا كانت الاعلانات معدة للنشر اكثر من مرة واحدة يتفق عليها مع الادارة

رقم تلفون الجريدة «١٦٠-٢٠»

صندوق البريد «٣٣٤»



بدل الاشتراك

في سورية ولبنان ٦٠٠ قرش سوري

في الخارج ليرتان عثمانيتان ذهباً او ما يعادلها

تقبل الاشتراكات لستة اشهر وثلاثة أشهر

الاشتراكات تدفع سلفاً

أزمة الديون

- تتمة المنشور على الصفحة الاولى -

تقروا مطلب المدين المسرف ، وانما أقروا العدل !

ووجه العدل في مسألة الديون هو أن كارثة سقوط الليرة السورية كارثة خارجية لايجوز ان يتحملها الا الدائن وحده ولا المدين وحده وانما يقسم هذا السقوط مناصفة فيما بينهما !

سادتي !

هل الليرة الذهبية بضاعة أم وسيلة للتعامل أي عملة ؟

ان كانت بضاعة ، فالبضاعة تدفع قيمتها بسعرها يوم استلمها المشتري !

وان كانت وسيلة للتعامل ، أي عملة ، أو وسيلة لتحديد الاسعار والتسوية بين الدائن والمديون فقد يجوز ان تحسب بسعرها بعملة البلاد الرسمية يوم ترتبت بذمة المدين - أي يوم انعقاد الدين .

فالتفكير المجرد لا يمنع المدين من دفع الليرة الذهبية بسعرها الاول ليرات سورية ولو قبلنا ذلك لما كان عملنا ظلما ..

وقد قيل لي ان قاضيا حكم بهذا استناداً الى النصوص القانونية المختلفة .

تصوروا هذه الحادثة : تاجر باع الى رجلين في يوم واحد مقداراً واحداً من الحنطة وكتب عليهما لقاء ذلك سندين متساويين بالقيمة على الاول سنداً بخمسين ليرة عثمانية وعلى الثاني سنداً بـ « ٢٧٥ » ليرة سورية . وقد استحق السندان المتساويان اليوم .. فهل تعلمون ماذا حصل ؟ ان صاحب السند المحرر بخمسين ليرة ذهبية يلزمه ان يدفع نحواً من (٥٥٠) ليرة سورية أي ضعفي زميله الآخر الذي كان سنده معادلا لسنده ؛ فهل يعقل هذا ؟

لقد أردنا ان نكون أكثر انصافا للدائن من نصوص القوانين ومقتضيات المنطق فقلنا :

الزيادة في سعر الليرة الذهبية الحاصلة ما بين يوم عقد الدين ويوم استحقاقه لا يبتلعها الدائن وحده ولا يتحملها المدين وحده ، وانما تقسم بينهم مناصفة !

ليس من العدل في شيء ان يتحمل الكارثة التي جاءتنا من فرنسا قسم واحد من هذه الامة وهو قسم المديونين !

نحن جميعاً عانينا وقع الكارثة ، المالك في ملكه ، والتاجر في تجارته ، والعامل في عمله .. فماذا يطلب منا ان يكون المرابون والدائنون هم وحدهم الفرقة المستثناة من مشاركة الامة في الكارثة : بينما هم أجدر الناس باحتمالها : لان كلا من المزارع والتاجر والعامل غامر بنفسه وماله وراحته في سبيل تحصيل حياته ومع ذلك خسر وتدنت قيمة املاكه ومحصولاته .. واما الدائن فقد حاول ان يستغل اتعاب غيره .. ومع ذلك لا يريد ان يضحي بشيء ويريد فوق ذلك ان يستغل نكبة البلاد !

أن الذين يتشدقون بكلمة الثقة ؛ ويقولون اننا أمة ناشئة يجب عليها ان تثبت أنها تستحق الاستقلال ، فلا ترتكب اعمالا مخالفة ! هؤلاء ياسادتي يرددون جملا منمقة لامعنى لها ! فلسنا نحن المسئولين عن هبوط سعر الليرة السورية ، فقد جاء هذا السقوط من باريس ؛ ونحن اثمانكينا بهذا الهبوط المريع ، دون ان يكون لنا ضلع فيه ؟ فماذا فعلنا ؟

لقد احتملنا الخسارة بشيء كثير من الصبر زعماً منا اننا لانريد أن نثير المشاكل وفاء لهذا العهد الوطني ، نعم احتملنا الخسارة صامتين ! ولكن التوازن الذي كان قائماً بين الدائن والمدين قد اختل تماما بسبب كارثة خارجية لا الدائن يسأل عنها ولا المدين ، فأردنا أن نوفق بين الجهتين . ونلطف الكارثتين ، فقلنا للدائن : الغرم بالغنم ، لقد استفدت من هذه الزيادة فتنازل عن شطر منها !

وقلنا للمدين : هذه كارثة خارجية فلا بأس عليك ، احتمل جزءاً منها . ضمير انساني لايقبل هذه التسوية ؟

يتكلمون عن الثقة ؛ فقولوا للمرابي هل تريد ان تشيد الثقة .. على قبر المدين ؟ هل تريد أن تدفعه مغلول اليدين والقدمين الى هاوية الافلاس والدمار ؟

ان كان هذا معنى الثقة كما تفهمها فأنا اردد الكلمة المأثورة : ايتها الثقة ؛ كم من الجرائم ترتكب باسمك !

لا ! اننا نريد شيئاً هو عندنا فوق كل شيء ، نريد عدلا !

لقد خفضت امريكا سعر الدولار ليتمكن المدينون من وفاء ديونهم بسهولة . وأما عندنا فليس يطلب المديونون السوريون مانا له المدينون في امريكا ؛ انهم يطلبون أن يستفيدوا من نصف هذا التخفيض فقط ؛ ويتركون النصف الاخر للدائنين .

من أجل هذا تميل أكثرية الشعب ؛ والمجلس يتابعها ، الى ان تحسب الديون المعقودة بليرات ذهبية او عمله أجنبية على اساس متوسط سعريها ،السعر الادني الذى كان لها يوم قبضها المدين والسعر الاعلى الذي يراد من المدين دفعه ، وبذلك تكون الزيادة قد قسمت بالمناصفة والانصاف وسأعرض عليكم اقتراحاً في هذا المعنى .

خطر المؤيدين على الوزارة

- تتمة المنشور على الصفحة الاولى -

والمؤاخذة التي يمكن ان تتجه اليها ، وتعودت ان تناقش الناس ويناقشونها في اعمالها .

او تعودت بالايجاز ان تحكم حكم الدستور ؛ فلا تشعر الامة بالحاجة الى معارضتها ، ولاتكون المعارضة لها الا من النوافل والزيادات

ولكن المؤيدين لم يعودها النقد والمخالفة ، وتركوها توقن اليقين الذي لاتردد فيه انهم معتمدون لتأييدها في الخطأ والصواب ، ومستعدون لتقريظها فيما يستحق التقريظ وفيما يستحق الملام ، ومستعدون لانكار التهم التي يرميها بها الخصوم قبل ان يعرفوا منها موضع التصديق والتكذيب

فاطمأنت ، واجترأت ؛ وتمادت في الجرأة ؛ واعتقدت انها على ثقة من البقاء وعلى ثقة من التأييد ، وانها لاحاجة بها الى اجتناب الخطأ واتقاء العثرات

وذلك اول تقويض لاحكام الدستور الصحيح

لان اساس الحكم الدستوري حذر الحاكم من المراقبة واحتمال التغيير ، فاذا لم يكن حذر ولم يكن تغيير محتمل ؛ فان هو الوازع المقصود من الحياة النيابية ؟ واين هو الفارق بين الحكم المطلق والحكم المحدود ؟

...

ايقنت الوزارة بالبقاء فلم تحسب حساب التغيير

ومن هنا جاءها الخطر الاكبر من التغيير ، وجاءها على ايدي اصحابها المؤيدين قبل ان يجيئها على ايدي خصومها المعارضين

فالحقيقة أن المعارضة انما تشتد وتقوي حين يكون لها موضع لازم . وانما يكون لها موضع لازم حين لا تحاسب الحكومة نفسها ولا يحاسبها انصارها ؛ فتأتي المحاسبة اذن من جانب معارضيها ، والفضل الاول في ذلك للمؤيدين .

على ان « المؤيدين » لم يقصروا اضرارهم على السكوت بل تجاوزوه الى التغرير بالوزارة من طريق التقديس والتمجيد ، وتهافتوا على ارضائها وعلموا انها ترضى من هذه الناحية فطفقوا يكيلون لها الثناء ويلقون في روعها ان الامة تعبدها وتترامى على اقدامها وتأبى بجدع الانوف وقطع الركاب ان تفرط فيها وتستبدل بها غيرها

فلمن تكثرت الوزارة ؟

ولماذا تكترث الوزارة ؟

ومن هنا كان النزول ؛ ومن هنا ايضا سيكون النزول الذي ليس بعده صعود .

...

سارت الوزارة او سار بها مؤيدوها في هذا الطريق الوخيم فلم يمض علينا في الحكم عام واحد حتى شعرت الامة بالحاجة الى معارضتها وظهر منها هذا الشعور بالاقبال على معارضيها

فازدادت حاجة الوزارة الى التأييد والتمجيد

وازداد تعصب المؤيدين في تأييدها وتمجيدها ، وازدادت من هذا الطريق سرعة النزول وسرعة الانحدار

تصريح مردم أم تصريح دوتيسان

- تتمة المنشور على الصفحة الاولى -

ادخال تعديل عليها ...

ترى المسيو ده تيسان يصرح من جهة اخرى : « بانه بناء على الانتقادات الموجهة من قبل لجنتي الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ والنواب ، وبناء على ظهور الحاجة فقد تقرر ادخال عناصر جديدة على هذه المعاهدة لتزيدها قوة وتعزيزاً كشرط اساسي لتقديم المعاهدة الى البرلمان الافرنسي لكي تعترف بالتصديق »

على حساب سورية !

... وعلى هذا تكون المعاهدة السورية - ان لم يدخل التعديل في صلبها - محاطة حتما بنطاق يقيد مفعولها ويزيد حقوق فرنسا فيها متانة على حساب سورية المنكودة !..

مسألة حماية الاقليات

والذي يزيد في قلقنا قول المسيو ده تيسان في تصريحه « ان المعاهدة السورية اعطت فرنسا حق التدخل لحماية حقوق الاقليات ولكن الحوادث التي وقعت في البلاد السورية حملتنا على جعل هذا الحق في صورة اصرح واجلى وهذا ما اتفقنا عليه مع عدة مسائل اخرى ، وبذلك ضمنا حرية الاقليات التي تعد جزءاً من سياستنا التقليدية » .

لنذكر تاريخ تركيا

فهذا القول الاخير ان صح ونرجو إن لا يكون صحيحاً ، يكون معناه التسليم الى الاجنبي بلا قيد ولا شرط بحق التدخل في امورنا وانتقاص سيادتنا الداخلية في اي وقت شاء ، وهذا ما يدفع بنا الى الشك بصحة خبر كهذا ؛ لان جميل بك مردم بك ادرى الناس بان حق التدخل باسم المحافظة على حقوق الاقليات التي اجازتها الدول لنفسها في الامبراطورية العثمانية . وشكلت من هذه القاعدة استثناء في الحقوق الدولية ان هذه القاعدة لم توضع الا لاقتسام اراضيها وتمهيد السبل للاستيلاء على مناطق كانت هدفا لتلك الدول الاستعمارية ، والتي كانت سوريا واحدة من تلك المناطق التي دخلتها جيوش الدولة الطامعة فيها .

باب المداخلات اذا فتح

افيعقل بعد هذا ان يقبل جميل بك وهو الواقف على هذه الحقائق بان يقرأمرا يفتح باب المداخلات والمشاكل على مصراعيه تحت اسماء وغايات متسترة ؟..

ولا يخفى على بصير ان الدول الاستعمارية لاتضع مثل هذه القيود حبا بسواد عيون الاقليات مذهبية كانت ام جنسية

فان هذه القيود لاتوضع الا من أجل اتخاذها عند الحاجة وسيلة للقضاء على كيان الدولة المطموع فيها .

وان الدول لاتستقي في سياستها من منابع حب الانسانية والمحافظة على حقوق الغير ، بل تستقي من منبع واحد هو منبع المنافع الذاتية .

هذا ما أردنا ان نقوله انتظاراً لتصريح جميل بك ليجلو لنا هذا الغموض ويزيل لنا هذا التناقض ويزيل لنا هذه المخاوف التي اصبحت الشغل الشاغل لهذه البلاد فاننا لانريد ان نصدق هذا القول ونرجو ان لايخيب ظننا .

(الدكتور سامي كيلاني)

كلمة فائز الخوري

(تتمة المنشور على الصفحة الاولى)

التعديلات التي تقترح ادخالها عليه .

ان اللجنة تقدم مشروعا لا ملاحظات كما قال معالي الوزير . ومشروع اللجنة هو المشروع القانوني الدستوري الذي يجب ان يعرض على التصويت .

فاما ان تقبلوه برمته واما ان تعدلوا فيه اشياء ترغبون في تعديلها : ولكنه على كل حال يطرح على التصويت فان قبلتموه سرتم بمناقشته مادة مادة وان رفضتموه جملة واحدة فحينئذ تتناقشون على اساس مشروع الحكومة .

ولولا ذلك لما كان لعمل اللجنة اي لزوم !

النحاس باشا

« تتمة المنشور على الصفحة الاولى »

تأليف الوزارة ، ولكن يقال في نفس الوقت ان الملك لايرغب في اجراء انتخابات جديدة ولذلك سيحاول حل الازمة دون ان يضطره ذلك الى حل البارلمان .

هذا هو اتجاه الموقف وقد يحدث تطور جديد باعجوبة .